@Tafsircenter

الإشكال الوارد على تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لقوله تعالى:

﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ [يوسف: ١١٠]

دراسة تحليلية نقدية

محمد براء ياسين

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

مستخلص:

يتناول هذا البحث على نحوٍ مفصّل ما وردَ عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، بأنه: حتى إذا استيأس الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّت الرُّسُل أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر. حيث يقصد أوّلًا إلى النظر في ثبوت القول عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذلك القول الآخر الوارد عنه في تفسير الآية، ووجه الجمع بينهما.

ثم يتناول استدراكَ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا القول بالدِّراسة، ثم يقصد إلى تحليلٍ نقديّ مفصّل للقول بأنّ تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يطعن في عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فيعرض فيه عدَّة أوجه يُحْمل عليها تفسيره، ويُدفع بها إيهام مخالفة العِصْمة.

وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث؛ اختصّ أولها ببيان تفسير ابن عباس وثبوته ومَن وافقه، واشتغل الثاني منها ببيان الاستدراك والإشكال الوارد عليه، ثم اختص المبحث الأخير ببيان الموقف من قول ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو حَبْر الأُمّة وترجمان القرآن، ولا تخفى مكانة أقواله في التفسير عند جميع الأُمّة.

وقد جاء عنه في قول الله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، ما يُوهِم مخالفة العصمة، واستدركَتْ عليه عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمّا بلغها تفسيره. والمفسِّرون منهم مَنْ وافق ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على تفسيره، وانتصر له، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهم من وافق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على استدراكها، ورأى أنّ غير قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَلْيَق بالعِصْمة، كما ذهب إلى ذلك الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره؛ ولذلك جاءتْ هذه الدراسة للمحاكمة بين قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والاعتراضات الواردة عليه، وذلك بالنظر في أقوال أئمّتنا المفسِّرين من السَّلَف والخَلَف.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق، فإشكالية البحث تدور حول التساؤل الآتي:

ما الموقف من الإشكالات والاعتراضات الواردة على تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لقول الله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠].

حدود البحث:

قوله تعالى: ﴿قَدۡ كُذِبُواْ﴾ قُرئ بالتخفيف والتشديد، فقراءة التخفيف قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي، والباقون قرؤوها بالتشديد.

ولقراءة التشديد وجهان[(١)]:

أحدهما: وظنَّ الرُّسُل -أي أيقنوا- أنّ الأُمَم كذَّبُوهم تكذيبًا لا يؤمنون بعده.

والثاني: وظنَّ الرُّسُل حقيقة الظنّ دون اليقين أنّ مَن آمَن بهم كذَّبُوهم أيضًا حين تأخّر النصرُ عنهم.

ولقراءة التخفيف ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حتى إذا استيأس الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّت الرُّسُل أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر.

---

(١) انظر: التيسير في التفسير، لأبي حفص النسفي (٥/ ٥١٨).

وهذا هو التفسير الوارد عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو محلّ بحثنا.

الوجه الثاني: ظنَّ القومُ أنهم -أي القوم- كُذِبُوا، أي: كَذَبَهُم الرُّسُل فيما أَخبروهم به من نصر الله لهم وإهلاك أعدائهم(١)، أو قد كَذَبُوهُم فيما أَخبروهم به من أنّهم إِنْ لم يؤمنوا نزَلَ بهم العذاب، وإنما ظنّوا ذلك لِمَا شاهدوه من إمهالِ الله إياهم، وإملائه لهم(٢)، وهذا التفسير وردَ أيضًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما سيأتي.

الوجه الثالث: ظنَّ الرُّسُل -أي: أيقنوا- أنهم: أي الرُّسُل، كُذِبُوا: كَذَبَهُم مَن وَعَدَهُم مِن قومِهم أن يؤمن بهم، أو أن ينصرهم، أو ظنَّ الرُّسُلُ أنهم يَكْذِبُهُم مَن آمَن بهم أيضًا، يرتدّ عن دينهم؛ لاستبطاء النصر(٣).

---

(١) سيأتي ذِكْر القائلين بهذا القول عند الحديث عن القول الآخر الوارد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية.

(٢) الحجة، لأبي عليّ الفارسي (٤/ ٤٤٢- ٤٤٣).

(٣) هذا الوجه غير مشهور، لكن ذكره بعض المفسِّرين، انظر: تأويلات أهل السنّة، للماتريدي (٦/ ٢٩٩)، والفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٤/ ٢٠)، والتيسير في التفسير، لأبي البركات النسفي (٨/ ٥١٨)، وتفسير الإيجي (٢/ ٣٥٤)، واللباب، لابن عادل (١١/ ٢٢٨)، وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود (٣/ ١٩٣). قال أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ بتخفيف الذال. وليس هذا على ما ظنّه الجهال، وإنما معناه أنّ الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ظنّوا بمَن وعدهم النصر من قومهم أنهم كَذَبُوا فيما وَعَدُوهُم مِن نصرِهم. ومن المُحال البيِّن أن يدخل في عقل مَن له أدنى رمق أن الله تعالى يَكذِب، فكيف بصفوة الله تعالى من خلقه، وأتمّهم علمًا، وأعرفهم بالله عَزَّ وَجَلَّ؟ ومَن =

وقد جاءت هذه الدراسة لبحث الإِشْكَال الوارد على الوجه الأول الوارد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية، وبيان الموقف من هذا الإشكال.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في ما يأتي:

١- النظر في صحّة نِسبة هذا القول لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والنظر في اتجاهات العلماء في ذلك، مع بيان الراجح منها، وبيان مسالكهم في التعامل مع قولَيْه في تفسير الآية، وبيان مَن أيّده من السَّلَف.

٢- دراسة استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبيان وجهه، مع ذِكْر مَن أيّدَها من العلماء على استدراكها، ومالَ إلى تضعيف قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٣- النظر في الاعتراضات الواردة على قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المتعلقة بمخالفته لعصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، والجواب عنها، وقد استفدتُ في ذلك بشكلٍ أساسي من رسالةٍ لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة، وهذا هو الهدف الأساسي من الدراسة، وما سبقه كالمقدّمات له.

=

نسب هذا إلى نبي فقد نسب إليه الكفر، ومَن أجاز إلى نبي الكفر فهو الكافر المرتد بلا شكّ. والذي قلنا هو ظاهر الآية، وليس فيها أن الله تعالى كَذَبَهُم، حاشا لله». الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٢٠).

٤- الردّ على مَن يغلو في مسألة عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فيسدّ بذلك بابًا للاقتداء والاتساء بهم في جميع أحوالهم صلوات اللهِ وسلامه عليهم.

مخطط البحث:

قسمتُ البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قول ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّ الرُّسُل قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر.

المطلب الأول: ثبوت الرواية عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المطلب الثاني: مَن وافَق ابنَ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من السَّلَف والخَلَف.

المطلب الثالث: القول الآخر الذي جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيره للآية.

المبحث الثاني: استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المطلب الأول: نص كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما رواه عروة بن الزبير.

المطلب الثاني: هل أنكرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا القراءة المتواترة؟ وتوجيه ذلك.

المطلب الثالث: مَن وافق عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على منعِ تأويل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الثالث: الموقف من تفسير ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

واللهَ أرجُو أن تكون الدراسة محققةً لمقصودها بقدرِ الوسع، مشتملةً على جوابٍ شافٍ عن إشكال مخالفة تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مفيدةً في تقليب وجوه النظر في ضابط عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عند السَّلَف والأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بعيدًا عن طرائق المتكلِّمين، واللهُ الموفِّق.

المبحث الأول: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنّ الرسل قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر:

المقصودُ في هذا المبحث ذِكرُ ألفاظ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الوجه الأول الذي فُسّرت به قراءة التخفيف، وبيان ثبوتها، وذِكْر مَنْ وافقه على ذلك من السَّلَف والخَلَف، ثم ذِكْر القول الآخر الوارد عنه في تفسير هذه الآية، وسيكون ذلك في عدّة مطالب:

المطلب الأول: ثبوت الرواية عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

عن ابن أبي مليكة، قال: قرأ ابن عباس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، قال: «**كانوا بشرًا، ضَعُفُوا ويَئِسُوا**»[(١)].

وعن ابن جريج قال: سمعتُ ابن أبي مليكة يقول: قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ خفيفة، ذهب بها هناك، وتلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [البقرة: ٢١٤][(٢)].

وعن ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قرأ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، خفيفة.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٢٤)، والنسائي في الكُبرى (١١١٩١).

قال ابن جريج: أقولُ كَمَا يقول: (**أُخلِفُوا**).

قال ابن أبي مليكة: قال لي ابنُ عباس: «**كانوا بشرًا**»، وتلا ابن عباس: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [البقرة: ٢١٤].

قال ابن جريج: قال ابن أبي مليكة: ذهب بها إلى **أنّهم ضَعُفوا، فظنُّوا أنهم أُخلِفُوا**[(١)].

وهذه الروايات صحيحةٌ عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومنها ما أخرجه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه.

وقد ذكر عددٌ من المفسِّرين هذا القول في تفاسيرهم، ونسبوه لابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، منهم أبو محمد بن قتيبة، والسمرقندي، والثعلبي، ومكّي بن أبي طالب القيسي، ومحيي السنّة البغوي، وأبو المظفر السمعاني، وأبو محمد بن عطية، وفخر الدين الرازي[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٣، ٣٩٥)، وهو في تفسير ابن جريج برواية الحسن الزعفراني، ص١٢٧.

(٢) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص٢٣٤، وبحر العلوم، للسمرقندي (٢/ ٢١٤)، والكشف والبيان، للثعلبي (١٥/ ١٩٢)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي (٢/ ١٦)، ومعالم التنزيل، للبغوي (٤/ ٢٨٦)، وتفسير السمعاني (٣/ ٧٣)، والمحرر الوجيز (٥/ ٥٥٧)، مفاتيح الغيب (١٨/ ٥٢١).

قال الحافظ ابن حجر: «وعَجَبٌ لابن الأنباري في جَزْمه بأنه لا يصح، ثُمَّ الزمخشري في تَوَقُّفِه عن صحّة ذلك عن ابن عباس، فإنَّهُ صَحَّ عنه»[(١)].

فقد تعجّب الحافظ من صنيع صِنْفَين: صِنف أنكروا الرواية، وصِنف توقّفوا في صحتها.

فممّن أنكر هذه الرواية عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أبو بكر بن الأنباري، وأبو عليّ الفارسي، ونقل أبو عبد الله القرطبي المُفسّر الإنكارَ دون أن يُسمِّيَ قائِلَه[(٢)].

قال أبو عليّ الفارسي: «وإِنْ ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ المعنى: ظنّ الرسلُ أنّ الذي وَعَدَ اللهُ أُمَمَهُم على لسانهم قد كَذَبُوا أو كُذِبُوا، فقد أتى عظيمًا لا يجُوز أن يُنسَب مثلُه إلى الأنبياء، ولا إلى صالحي عباد الله.

وكذلك مَن زعم أنّ ابن عباس ذهبَ إلى أنّ الرسل قد ضَعُفوا فظنُّوا أنهم قد أُخْلِفُوا؛ لأنّ الله لا يُخْلِف الميعاد، ولا مُبدِّل لكلماته»[(٣)].

وقال أبو بكر بن الأنباري بعد أَنْ أوردَ كلام ابن عبّاس: «وهذا غير مُعوَّلٍ عليه من جهتين:

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣١).

(٢) نقل كلام ابن الأنباري: الواحدي في البسيط (١٢/ ٢٧٠- ٢٧١)، وكلام أبي عليّ الفارسي في الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٤٣)، وكلام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٢٧٦).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٤٣).

إحداهما: أنّ التفسير فيه ليس عن ابن عباس، لكنه مِن مُتأوِّلٍ تأوَّلَه عليه.

والأخرى: أنّ في قوله: ﴿جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ دلالة على أنّ أهل الكفر لَمّا ظنّوا ما لا يجوز ظنُّ مثلِه واستَضعَفُوا رسلَ الله، نُصِر الرُّسل.

ولو كان الظنّ للرُّسل كان ذلك منهم خطأً عظيمًا لا يستحقّون ظَفَرًا ولا نصرًا، وتنزيه الأنبياء وتطهيرهم واجب علينا إذا وجدنا إلى ذلك سبيلًا»[(١)].

وسيأتي بيان عدم منافاة كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وتأويله للعصمة.

وممّن أنكر نِسبة هذا القول لابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا: السمين الحلبي وتبعه ابن عادل الحنبلي في تفسيره، فإنهما قالَا في عَرْض الأقوال في الآية: «الثالث: أنّ الضمائر كلَّها عائدة على الرُّسل، والظنُّ على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابنُ عبَّاسٍ، وابن مسعود، وابن جبير، وقالوا: والرُّسُل بشر؛ فضَعُفوا، وساءَ ظنُّهُم، **وهذا لا ينبغي أن يصحَّ عن هؤلاء**»[(٢)].

---

(١) نقله الواحدي في البسيط (١٢/ ٢٧٠- ٢٧١). وأشار إليه ابن الزملكاني في تحقيق الأولى من أهل الرفيق الأعلى (١/ ١٣١- ١٣٢).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٥٦٤)، ونقله ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٢٢٧).

وفي كلامه نظر، فإنه قد نسب لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومَن معه من أصحاب هذا القول أنهم جعلوا الظنّ على بابه، وبنَى على ذلك نفي نسبة هذا القول لهم، والمقدّمة الأُولى غير مُسلَّمَة، كما سيأتي.

وممّن توقّف في صحة هذه الرواية عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الزمخشري، وتبعه البيضاوي.

ونصُّ الزمخشري: «فإِنْ صحّ هذا عن ابن عباس؛ فقد أراد بالظَّنِّ، ما يَخطِر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية».

قال الطيبي: «قوله: (فإِنْ صحّ)، قلتُ: ما أصحَّه! وقد رواه البخاري في صحيحه»[(١)]، وقد تبع البيضاويُّ الزمخشريَّ في ذلك، ونقل السيوطيُّ تعقّب الطيبي في حاشيته على البيضاوي[(٢)].

فالحاصل أنّ هذا القول ثابتٌ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ونفيُ صحةِ نسبَتِه إليه أو التوقُّف في ذلك لا يستقيم، وهو محلُّ نظرٍ عند المحقّقين من أهل العلم بالحديث.

---

(١) فتوح الغيب (٨/ ٤٥٠).

(٢) نواهد الأبكار (٧/ ٥٦٧).

تنبيه: قال ابن حجر: «الذي يُظَنُّ بابن عباس أنه أراد بقوله: «كانوا بشرًا» إلى آخر كلامه؛ مَن آمَن من أتباعِ الرُّسل، لا نَفس الرُّسُل.

وقول الراوي عنه: ذهب بها هناك، أي: إلى السماء، معناه: أنّ أتباعَ الرسل ظَنُّوا أنّ ما وعَدَهُم به الرُّسلُ على لسان الملَك تخلَّف، ولا مانعَ أن يقعَ ذلِك في خواطر بعض الأتباع»[(١)].

وما ذكره ابن حجر هنا من أنّ مراد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: «كانوا بشرًا» أتباعَ الأنبياء لا الأنبياء: فيه نظرٌ؛ لأنه خلاف الظاهر.

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣١).

المطلب الثاني: مَن وافق ابنَ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من السلف والخلف:

أجلُّ مَن نُسِب إليه موافقة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما ذهب إليه: الصحابي الجليل عبدُ الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: «وقد ذهب قومٌ ممن قرأ هذه القراءة (أي: قراءة التخفيف) إلى غير التأويل الذي اخترنا، ووجَّهُوا معناه إلى: حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظَنَّت الرُّسل أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر»[(١)].

وذكر رواية ابن جريج عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المتقدّمة، ثم ذكر عن مسروق، عن ابن مسعود، أنه قرأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] مخفّفة، قال عبد الله: «هو الذي تَكْرَه»[(٢)].

وظاهر كلام الحافظ ابن كثير أنّ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله كابن عبّاس في تفسير الآية[(٣)].

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٣٩٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٣).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٦).

لكن نُوقشت دلالة هذه الرواية على المطلوب، قال ابن حجر: «وليس في هذا أيضًا ما يُقْطَعُ به على أنّ ابنَ مسعود أراد أنّ الضمير للرسُل، بل يُحتَمَل أن يكون الضمير عنده لمن آمَن من أتباعِ الرُّسُل، فإنَّ صُدور ذلك ممن آمَن مما يُكرَه سماعه، فلم يتعيّن أنه أراد الرسل»(١).

وقد وافق ابنَ عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أتباعُ مدرسته في التفسير، وقد تقدّم قول ابن جريج عقب ذِكْره تفسير ابن عباس: «أقولُ كَمَا يقول: **أُخْلِفُوا**».

ووافقه تلميذه سعيد بن جبير، كما جاء عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، أنه قال في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، قلت: كُذِبُوا؟ قال: «نعم، ألم يكونوا بشرًا؟»(٢).

وقال ابن حجر مُستَدِلًّا برواية عروة بن الزبير الآتي ذِكْرها في استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عبّاس: «وظاهرُ السياق أنّ عروة كان يوافق ابن عباس في ذلك قبل أن يسأل عائشة، ثم لا يُدْرَى رجع إليها أم لا»(٣).

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣٣).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٤).
(٣) فتح الباري (١٣/ ٤٢٩).

وقد انتصر شيخ الإسلام ابن تيمية لتفسير ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في فصلٍ نفيس[(١)]، فقال بعد أن أورَدَ رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واستدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وقد تأوَّلَها -يعني قراءة التخفيف- ابنُ عبَّاس، **وظاهر الكلام معه**»[(٢)].

وممن وافقَ ابنَ عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الطوفيُّ، فإنه فسّر قراءةَ التخفيف بما فسرها به ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «و﴿كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] بالتخفيف، أي: أَخلَفَهُم الله ﷻ وَعْدَهُ في النُّصرة، وأنَّهُم ليسُوا على شيء»[(٣)].

وقال أحمد بن إسماعيل الكوراني في تفسيره: «﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾: بتخفيف الذّال، قراءة الكوفيين، والمعنى: ظنّ الرُّسُل أنّ أنفُسَهم كَذَبَتهُم في تقدير النصر، ولم يكن لهم وعدٌ بالنصر في تلك الواقعة من الله تعالى.

أو ظنّوا أنّ مَن أطاعهم علانيةً كَذَبُوهُم سرًّا.

أو الظنّ مجازٌ عن الهواجس التي يذهب بها نور الإيمان، وهذا تأويل قول ابن عبّاس على ما رواه عنه البخاري»[(٤)].

---

(١) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٥/ ١٧٥- ١٩٥)، وقد وقف عليه الآلوسي وانتقده كما سيأتي، وعزاه خطأً للمجد ابن تيمية!

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٦٧).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٣٣٧).

(٤) غاية الأماني في تفسير الكلام الربّاني (٣/ ١٠٩٤- ١٠٩٥).

ومن المعاصرين الذين فسّروا الآية برأي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الشيخ عبد الرحمن السعدي حيث قال في تفسيره: «يُخْبِرُ تعالى: أنه يرسل الرُّسل الكرام، فيُكذِّبهم القومُ المجرمون اللئام، وأنّ الله تعالى يمهلهم ليرجعوا إلى الحقّ، ولا يزال اللهُ يمهلهم حتى إنه تصل الحال إلى غاية الشدّة منهم على الرسل. حتى إنّ الرسل -على كمال يقينهم، وشدّة تصديقهم بوعد الله ووعيده- ربما أنه يخطر بقلوبهم نوع من الإياس، ونوع من ضعفِ العلم والتصديق»[(١)].

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٢/ ٨٠٩).

المطلب الثالث: القول الآخر الذي جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيره للآية:

قال الحافظُ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن أَوْرَدَ تفسيرَ ابنِ مسعودٍ وابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المتقدِّم: «وهذا عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مخالفٌ لِمَا رواه آخرون عنهما.

أمّا ابن عباس؛ فروى الأعمش، عن مسلم، عن ابن عباس في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾، قال: **لمّا أيِسَت الرُّسُل أن يَستجيب لهم قومُهم، وظنّ قومُهم أنّ الرُّسُل قد كَذَبُوهم.**

وكذا رُوي عن سعيد بن جبير، وعمران بن الحارث السلمي، وعبد الرحمن ابن معاوية، وعليّ بن أبي طلحة، والعوفي عن ابن عباس بمثله.

وقال ابن جرير: حدثني المثنى، حدثنا عارم أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا شعيب، حدثنا إبراهيم بن أبي حرة الجزري قال: سأل فتى من قريش سعيدَ بن جبير فقال له: يا أبا عبد الله، كيف هذا الحرف، فإني إذا أتيت عليه تمنّيت أني لا أقرأ هذه السورة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾؟

قال: **نعم، حتى إذا استيأس الرُّسُل من قومِهم أن يُصَدِّقوهم، وظنَّ المرسَل إليهم أنّ الرسل كُذِبُوا.**

فقال الضحاك بن مزاحم: ما رأيت كاليوم قط رجل يُدعى إلى علم فيتلكّأ! لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلًا.

ثم رَوى ابن جرير أيضًا من وجه آخر: أنّ مسلم بن يسار سأل سعيد بن جبير عن ذلك، فأجابه بهذا الجواب، فقام إلى سعيد فاعتنقه، وقال: فرّج الله عنك كما فرّجتَ عَنِّي[(١)].

وهكذا رُوي من غير وجه عن سعيد بن جبير أنه فسّرها كذلك، وكذا فسّرها مجاهد بن جبر، وغير واحد من السَّلَف»[(٢)].

وقد اختلفت مسالك العلماء في التعامل بين هذين القولَيْن عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فمنهم من سلك مسلك الجمع، ومنهم من سلك مسلك الترجيح.

فممّن سلك مسلك الجمع: الحافظ ابن حجر، فقال بعد أن أورَدَ هذا التفسير: «فليكن هو المعتمد في تأويل ما جاء عن ابن عبّاس في ذلك، وهو أعلم بمراد نفسه من غيره»[(٣)].

---

(١) علّق أبو محمد بن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «فرضي الله عنهم! كيف كان خُلُقُهم في العِلْم». المحرر الوجيز (٥/ ٥٥٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٦- ٤٢٧). وقد رَوى الطبري هذا التفسير عن ابن عباس من عدة طرق كما ذكره ابن كثير: من طريق سعيد بن جبير (١٣/ ٣٨٤، ٣٨٩)، وعمران السلمي (١٣/ ٣٨٤- ٣٨٥)، وعبد الرحمن بن معاوية (١٣/ ٣٨٥)، وعليّ بن طلحة (١٣/ ٣٨٦)، وحسّن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٣٢). ورواه الطبري عن مجاهد (١٣/ ٣٨٩)، وعن ابن زيد (١٣/ ٣٩٠)، وعن الضحاك (١٣/ ٣٩٠- ٣٩٢).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٤٣٢).

وقَوَّى ابن حجر هذا التفسير أيضًا بكونه جاء عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أكابر أصحاب ابن عباس العارفين بكلامه(١).

قال ابن حجر: «ولا يَرِدُ على ذلك ما رَوى الطبري من طريق ابن جريج في قوله: ﴿قَدۡ كُذِبُواْ﴾ خفيفة، أي: أُخلِفُوا، لأنّا إذا قرّرنا أنّ الضمير للمرسَل إليهم، لم يضرّ تفسير كُذِبُوا بأُخلِفُوا، أي: ظنّ المرسَل إليهم أنّ الرسل أُخلِفُوا ما وُعِدُوا به، والله أعلم»(٢).

ويشكل على هذا أنّ الروايات الواردة عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيها ما هو صريح في عود الضمير على الرُّسُل، كقوله المتقدّم: «**كانوا بشرًا، ضَعُفوا ويئسوا**»(٣).

كما أنّ سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ جاءت عنه الرواية المتقدّمة، كما جاءت عنه هذه الرواية، وفيها: «نعم، ألم يكونوا بشرًا»(٤).

وممّن سلك مسلك الترجيح: الإمام الطبري، فإنه اعتمد هذا القول وانتصر له، ورَجَّحه على القول الأول بدلالة السياق، وكونه الأشبه بصفات

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣٢).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٣٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٣).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٩٤).

الأنبياء[١]؛ ولذلك قال ابن كثير: «وزيّف ابن جرير القول الآخر بالكلية، ورَدَّهُ وأبَاه، ولم يقبله ولا ارتضاه»[٢].

ورجّح أبو المظفر السمعاني أيضًا هذا التفسير عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث قال: «وفي معناه قولان:

أحدهما: ما رُوي عن ابن عباس أنه قال: ضَعُفَت قلوب الرسل -وقد كانوا بشرًا- بتطاول الزمان وكثرة الإمهال، وقد قال الله تعالى في موضع آخر: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ وقوله: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾: استبطاء، أو قالوا هذا من ضعفِ البشرية.

والقول الثاني -**وهو الصحيح**-: وهو منقول أيضًا عن ابن عباس، أنّ معنى الآية: وظنَّ مَن آمَن بالرُّسل، أنّ الرسل قد كُذِبُوا بالتخفيف، أو ظنّ القومُ الذين بُعث إليهم أنّ الرسل قد كُذِبُوا، بالتخفيف»[٣].

ومن أهل العلم مَن اقتصر على هذا الوجه في تفسير قراءة التخفيف، وأعرض عن ذِكْر الوجه الأول الوارد عن ابن عبّاس بالكلية؛ منهم: ابن خالويه، ومكّي بن أبي طالب في تفسيره، وابن أبي زمنين، والماوردي، وابن الجوزي،

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٣٩٢، ٣٩٤).
(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٦).
(٣) تفسير السمعاني (٣/ ٧٣).

وأبو حفص النسفي، والغزنوي، وأبو البركات النسفي، وابن جُزَيّ، والجلالين، والعليمي، وغيرهم[(١)].

وهذا الوجه احتاج أصحابُه إلى تعليل الاختلاف في مرجع الضمائر، وهو ما لم يُحْتَج إليه في التفسير الأول الوارد عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال أبو عليّ الفارسي: «فإن قلت: كيف يجوز أن يُحْمَل الضمير في ﴿ظَنُّوٓاْ﴾ على أنه للمرسَل إليهم الرُّسل، والذي تقدّم ذِكْرهم الرُّسُل دون المرسَل إليهم؟

قيل: إنّ ذلك لا يمتنع؛ لأنّ ذِكْرَ الرّسُل، يدلُّ على المرسَل إليهم، لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولِمَا في لفظ الرُّسُل من الدلالة على المرسَل إليهم، وقد قال الشاعر:

أمِنْكَ البرقُ أرقُبُه فهاجَا ** فبتُّ إخَالُه دُهْمًا خِلاجَا

(١) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ص١٩٩، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي (٥/ ٣٦٥٢)، لكنه أشار إلى قول ابن عباس الأول في كتابه: الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ١٦) كما تقدّم، وتفسير الكتاب العزيز، لابن أبي زمنين (٢/ ٣٤٢- ٣٤٣)، والنكت والعيون، للماوردي (٣/ ٨٩)، وزاد المسير، لابن الجوزي (٨/ ٥٥)، والتيسير في التفسير، للنسفي أبي حفص (٨/ ٥١٨)، وتقشير التفسير، للغزنوي (٢/ ٢١٧)، ومدارك التنزيل، للنسفي أبي البركات (٢/ ١٢٥)، والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي (٢/ ١٧٨)، وحاشية الصاوي على الجلالين (٣/ ٤١٢)، وفتح الرحمن في تفسير القرآن، للعليمي (٣/ ٤٧١).

أي بتُّ أخال الرعد صوت دُهْم، فأضمر الرعد ولم يَجْرِ له ذِكْر، لدلالة البرق عليه لمقارنة لفظ كلّ واحد منهما الآخر. وفي التنزيل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، واستغني عن ذِكْر البرد، لدلالة الحرّ عليه.

وإن شئتَ قلت: إنّ ذِكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فيكون الضمير للذين مِن قبلِهم مِن مكذِّبي الرسل»[(١)].

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٤٣)، ونقل كلامه ملخصًا ابن عطية في المحرر الوجيز (٥/ ٥٥٧)، والفخر الرازي -دون عزوه له- في مفاتيح الغيب (١٨/ ٥٢١).

المبحث الثاني: استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

اشتهرت عن أمّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا استدراكات على علماء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1]، ومن تلك الاستدراكات ما جاء عنها في ردّها على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير هذه الآية.

وسيكون البحث أوّلًا بإيراد نصّ كلامها، ثم بيان مستندها، والنظر في ما نُسِب إليها من إنكار القراءة المتواتر، ثم ذِكْر مَن وافقها من أهل العلم بالتفسير والقراءات على استدراكها.

المطلب الأول: نص كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما رواه عروة بن الزبير:

جَرَتْ بين الإمام المفسِّر ابن جريج الذي رَوى الخبر آنف الذِّكْر عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واعتمدَه وقال به، وبين التابعي الجليل عروة بن الزبير مباحثةٌ بشأن هذا التفسير، وقد نقل عروة لابن جريج ما أخبرته به خالتُه عائشة أمّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من استدراك على كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال ابن جريج بعد كلامه آنف الذِّكْر: فلقيتُ عُرْوَة بن الزبير فذكرتُ له ذلك، فقال: قالتْ عائشةُ: مَعاذَ الله، واللهِ ما وعدَ اللهُ رسولَه من شيء قط إلا علم

(١) جمعها الزركشي في رسالته: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، وقد أورد هذا الاستدراك، ص١٠٠- ١٠١.

أنه كائن قبل أن يموت، ولكن لم يزل البلاء بالرُّسُل، حتى خافوا أن يكون مَن معهم يُكذِّبُونهم، فكانت تقرؤها: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِّبُواْ﴾، مثقّلة(١).

وعن ابن شهاب عن عروة أنه سأل عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوجَ النبي ﷺ: أرأيتِ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِّبُواْ﴾، أو ﴿كُذِبُواْ﴾؟

قالتْ: بل كَذَّبَهم قومُهم.

فقلتُ: واللهِ لقد استيقنوا أنّ قومَهم كَذَّبُوهم وما هو بالظنّ.

فقالتْ: يا عُرَيَّة!(٢) لقد استيقنوا بذلك.

قلتُ: فلعلها أو ﴿كُذِبُواْ﴾؟

قالتْ: مَعاذَ الله! لم تكن الرُّسُل تظنّ ذلك بربّها.

وأمّا هذه الآية، قالتْ: «هم أتباع الرُّسُل الذين آمنوا بربّهم وصدّقُوهم، وطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأَسَت ممن كذَّبهم من قومِهم، وظنّوا أن أتباعهم كَذَّبُوهم؛ جاءهم نصر الله»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (١١١٩١).

(٢) يَا عُرَيَّةُ: بالتصغير، ولكنَّه تصغيرُ الشفقة والمحبَّة والدَّلال، وليس تصغيرَ التَّحقير. عمدة القاري (١٥/ ٢٨١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٨٩، ٤٦٩٥).

فمُستَنَد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في نفي تأويل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويؤيد ذلك قولها: «مَعاذَ الله! **لم تكن الرُّسل تظنّ ذلك بربّها**». قال الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي: «تريد: أنّ الرُّسل لا تشكّ في وعدِ الله ووعيده»(١).

قال العلّامة نجم الدين الطوفي: «وقد أنكرَت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا التأويل **تنزيهًا للأنبياء عن الشك في أمرهم**»(٢).

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ١٦).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٣٣٧).

المطلب الثاني: هل أنكرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا القراءة المتواترة؟ وتوجيه ذلك:

إنّ إنكار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لتأويل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ظاهرٌ جليٌّ في كلامها، وجوابها لعروة، لكن هل كان في كلامها إنكارٌ أيضًا للقراءة المخفّفة، وإن فُسِّرت بوجهٍ آخر؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فعائشةُ جعَلَت استِيآسَ الرسلِ من الكفّار المكذِّبين، وظنّهم التكذيب من المؤمنين بهم، **ولكن القراءة الأخرى ثابتة لا يمكن إنكارها**»[(١)]. وكلام ابن تيمية يفيد أنّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنكرَتْ هذه القراءة.

وقال الحافظ ابن حجر في تعليقه على قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَعاذَ الله!» المتقدّم في جواب عروة: «وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف، بناءً على أنّ الضمير للرُّسُل، وليس الضمير للرسل على ما بيّنتُه»[(٢)]، ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، **ولعلّها لم يبلغها ممن يُرجع إليه في ذلك**.

وقد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القرّاء عاصم ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي، ووافقهم من الحجازيين أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي في آخرين.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٦٧).

(٢) هذا أحد الأوجه في تفسير قراءة التخفيف، وسيأتي.

وقال الكرماني: «لم تُنْكِر عائشة القراءة، وإنما أنكرتْ تأويل ابن عباس، كذا قال، وهو خلاف الظاهر»[(١)].

وقد اعتَذَرَ ابن عاشور لعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أيضًا بنحو اعتذار ابن حجر، فقال: «ولم تكن عائشة قد بلغَتْها رواية (كُذِبُوا) بالتخفيف»[(٢)].

ولا تلازم بين قراءة التخفيف وبين تأويل ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فقد تقدّم أنّ لقراءة التخفيف ثلاثة أوجه:

الأول: حتى إذا استيأس الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّت الرُّسُل أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر، وهو قول ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا الذي أنكرته عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

الثاني: ظنّ القوم أنهم -أي القوم- كُذِبُوا، أي: كَذَبَهُم الرُّسُلُ فيما أخبروهم به من نصرِ الله لهم وإهلاك أعدائهم، وهو القول الثاني عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كما تقدّم بيانه.

الثالث: ظنّ الرسل -أي: أيقنوا- أنهم: أي الرُّسُل، كُذِبُوا: كَذَبَهُم مَن وَعَدَهُم من قومِهم أن يؤمن بهم، أو ظَنّ الرُّسُلُ أنهم يَكْذِبُهُم من آمن بهم أيضًا، يرتدّ عن دينهم، لاستبطاء النصر، وهو قول بعض المفسِّرين.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٢٩).

(٢) التحرير والتنوير (١٣/ ٧٠).

فإبطال قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الأوّل لا يلزم منه ردّ قراءة التخفيف، لجواز قبولها وحملها على أحد الوجهين الثاني أو الثالث، وهذا مأخذ الكرماني في قوله: «لم تنكر عائشة القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس».

المطلب الثالث: مَن وافق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على منع تأويل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

وافق جمعٌ من أهل العِلْم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في إنكارها تأويل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال ابن قتيبة: «قد تكلّم المفسِّرون في هذه الآية بما فيه مقنع وغَنَاء عن أن يوضّح بغير لفظهم».

وذكر الأقوال في تفسير الآية، ومنها قول ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم قال: «وهذه مذاهب مختلفة، والألفاظ تحتملها كلّها، ولا نعلم ما أراد الله ﷻ، **غير أنّ أحسنها في الظاهر، وأَولاها بأنبياء الله صلوات الله عليهم، ما قالتْ أمّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**»[(١)].

وقال أبو إسحاق الزجاج: «وقد قال بعضهم: وظنّوا أنهم قد أُخْلِفوا، أي: ظَنَّ الرُّسُلُ، وذلك بعيدٌ في صفة الرُّسُل.

يُروى عن عائشة: أنّ النبي ﷺ لم يُوعَد شيئًا أُخْلِفَ فيه، وفي الخبر: ومَعاذَ الله أن يظنّ الرسلُ هذا بربّها»[(٢)].

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص٢٣٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٣٢).

وقال الطبري بعد ذِكْر تأويل ابن عبّاس: «وهذا تأويل، وقول غيره من أهل التأويل أَوْلَى عندي بالصواب، وخلافُه من القولِ أشبه بصفات الأنبياء.

والرسل إن جاز أن يرتابوا بوعد الله إياهم، ويشكّوا في حقيقة خبره، مع معاينتهم مِن حُجَج الله وأدلّته ما لا يعاينه المرسَل إليهم، فيعذروا في ذلك، أن المرسَل إليهم لأَوْلَى في ذلك منهم بالعذر، وذلك قول إِنْ قاله قائل لا يخفى أمره.

وقد ذُكِر هذا التأويل الذي ذكرناه أخيرًا عن ابن عباس لعائشة، فأنكرته أشدّ النكرة فيما ذُكِر لنا»[(١)].

ولذلك قال ابن كثير: «وقد أنكرَتْ ذلك عائشةُ على من فسّرها بذلك، وانتصر لها ابن جرير»[(٢)].

وقال أبو القاسم الكرماني بعد أن أوردَ ما نقله ابن قتيبة عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وما ذكره القُتبِيُّ في جماعةٍ في تأويل هذه الآية فبَعِيد، لا نعتَقِدُ مثلَه في الأنبياء والمرسلين»[(٣)].

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٣٩٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٦).

(٣) لباب التفاسير (٤/ ٤٣٥)، وغرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٥٥٦).

وقال أبو محمد بن عطية بعد ذِكْرِه تأويل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وردَّتْ هذا التأويلَ عائشةُ أمّ المؤمنين، وجماعة من أهل العلم، **وأعظموا أن تُوصف الرُّسُل بهذا.. وهذا هو الصواب، وأين العصمة والعلم؟!**»[(١)].

وقال القاضي عياض: «فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ على قراءة التخفيف؟

قلنا: المعنى في ذلك ما قالته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَعاذ الله أن تظنّ ذلك الرُّسُل بربّها، وإنما معنى ذلك أن الرسل لما استيأسوا ظنّوا أنّ مَن وعَدهم النصر من أتباعهم كَذَبُوهم. وعلى هذا أكثر المفسِّرين.

وقيل: إنّ ضمير ظنوا عائد على الأَتباع والأُمم، لا على الأنبياء والرسل، وهو قول ابن عباس، والنخعي وابن جبير، وجماعة من العلماء.

وبهذا المعنى قرأ مجاهد: ﴿كَذَبُواْ﴾ بالفتح، فلا تشغل بالك من شاذ التفسير بسواه مما لا يليق بمنصب العلماء، فكيف بالأنبياء»[(٢)].

وقال فخر الدين الرازي في بيان الأوجه المحتملة لقراءة التخفيف: «والوجه الثاني: أن يكون المعنى أن الرُّسُل ظنّوا أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا،

---

(١) المحرر الوجيز (٥/ ٥٥٧).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، ص٦٠٥.

وهذا التأويل منقول عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالوا: وإنما كان الأمر كذلك لأجل ضعف البشرية.

إلا أنه بعيد؛ لأنّ المؤمن لا يجوز أن يظنّ بالله الكَذِب، بل يخرج بذلك عن الإيمان فكيف يجوز مثله على الرسل؟!».

ثم قال في بيان الأوجه المحتملة لقراءة التشديد: «والثاني: أن يكون الظنّ بمعنى الحسبان، والتقدير: حتى إذا استيأس الرُّسُل من إيمان قومهم، فظنّ الرُّسُل أن الذين آمنوا بهم كَذَبُوهم، وهذا التأويل منقول عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو أحسن الوجوه المذكورة في الآية»[1]. ثم ذكر الرازي نصّ رواية عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال: «**وهذا الردّ والتأويل في غاية الحُسْن من عائشة**»[2].

وقال السَّمِين الحلبي بعد أن ذكر تأويل ابن عبّاس: «وهذا لا ينبغي أن يصحَّ عن هؤلاء، فإنها عبارة غليظة على الأنبياء، وحاشا الأنبياء من ذلك، **ولذلك ردَّت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن ينسبوا الأنبياء إلى شيء من ذلك**»[3]. وقد تقدّم أنّ إنكار السمين الحلبي إنما بناه على اعتقاده أنّ الظنّ في الآية المراد به المعنى الاصطلاحي.

---

(١) مفاتيح الغيب (١٨/ ٥٢١).

(٢) مفاتيح الغيب (١٨/ ٥٢٢).

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٥٦٤)، ونقله ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٢٢٧).

وموافقة مَن وافق عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أهل العلم على إنكار تأويل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليس فيها إنكار منهم لقراءة التخفيف؛ فإنه لا تلازُم بين الأمرين كما تقدّم.

وأحسن ما يُحْمَل عليه إنكار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما ذكره الحافظ ابن حجر بقوله: «ويُحْمَل إنكارُ عائشة على ظاهر مَساقِهم من إطلاق المنقول عنه»[(١)].

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣٢).

المبحث الثالث: الموقف من تفسير ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

من خلال المطالعة للتوجيهات التي أبداها بعضُ العلماء لتفسير ابن عباس، فقد ظهر لي غَلط الإشكال الوارد على تفسير ابن عباس، المبنيّ على دعوى طَعْنه في عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وهو ما سأحاول بيانه فيما يأتي من خلال عرض هذه التوجيهات وبيانها والتعليق عليها:

إن احتَجّ محتجٌّ بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على الطعنِ في الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وعصمتهم، وتجاوزِ ما يليق بمنصبهم من الكمال في الاعتقادات والأعمال القلبية، فالجواب عليه من وجوه:

الوجه الأول: الرِّيبة إنَّما تنْصَرِفُ إلى الوسائط التي هي مُقدِّمَاتُ الوَحْي، لا إلى الوَحْي نفسِه:

وجّه الإمام أبو سليمان الخطابي كلامَ ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحمَلَه على ما لا يُنافِي عصمة الأنبياء، وبَيَّن أنّ الرِّيبَة إنَّما تنْصَرِفُ إلى الوسائط التي هي مُقدِّماتُ الوَحْي، لا إلى الوَحْي نفسِه، فقال: «فإنْ قيل: فمَا وَجْهُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ عبَّاس من تأويل الآية، وقوله: ذَهَبَ بها هنالك؟

قيل: أمَّا الذي لا يُشَكُّ فيه من مذهبه أنَّه لم يُجَوِّزْ على الرُّسُل -صَلَواتُ اللهِ عليهم- أن يَكْذِبُوا بالوحي الذي يأتيهم من قِبَل اللهِ، وأنْ يَشُكُّوا في صِدْقِ الخَبَرِ عنه أو يَرْتَابُوا بالوعدِ فيه.

ولكنَّه قد يُحْتَمل أن يُقال: إنَّهم عند تَطَاوُلِ مُدَّةِ البلاء عليهم، وإبْطَاءِ نَجْزِ العِدَةِ عنهم، وشِدَّةِ مُطالَبَةِ القوم إيَّاهم بما كانوا يَعِدُونهم من النُّصْرَةِ، دَخَلَتْهم الرِّيبَةُ، حتَّى تَوَهَّمُوا أنَّ الذي جَاءَهم من الوَحْي لعلَّه كان حُسْبَانًا منهم وَوَهْمًا، فارتابُوا بأنفسهم، وظَنُّوا عليها الغَلَطَ في تَلَقِّي مَا وَرَدَ عليهم من القول.

فيكون معنى الكذب في هذا مُتَأَوَّلًا على الغَلَط، كقول القائل لصاحبه: كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ. وكقولك: كَذَبَ سَمْعِي، وكَذَبَ بَصَرِي. وقد قال رسول الله ﷺ للرجل الذي وَصَفَ له العَسَلَ: (صَدَقَ اللهُ، وكَذَبَ بَطْنُ أخيكَ).

وقد كان نبيُّنا ﷺ أَوَّلَ مَا بُدِئَ بالوحي يرتَابُ بنفسه، ويُشْفِقُ أن يكونَ الذي يَتَرَاءَاهُ أَمْرًا غيرَ مَوْثوقٍ به، إلى أن ثَبَّتَ اللهُ قلبَه، وسَكَنَ بذلك جَأْشُه، وشَرَحَ به صَدْرَهُ، فانْزَاح عنه الريبُ، وَخَلَفَهُ اليقينُ.

ومَرْجِعُ الأمر في هذا الباب أنَّ الذي عرضَ من الرِّيبة إنَّما يَنْصَرِفُ إلى الوسائط التي هي مُقدِّمَاتُ الوَحْي، لا إلى نَفْسِ الوَحْي وأَصْلِه بعدَ حُصُولِ العلم به، واللهُ أعلم»[(١)].

وقريب مما ذكره الخطابي هنا ما أجاب به الطوفيُّ عن استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: «الإنسان يطرأُ عليه لِخَوفٍ أو حُزنٍ أو

(١) أعلام الحديث (٣/ ١٨١٢ - ١٨١٣).

مرضٍ أو هَمٍّ وغَمٍّ أحوالٌ يقول ويظنّ فيها أقوالًا وظنونًا هو فيها معذور؛ لغلبة ذلك الحال.

ألا ترَى أنّ النبي ﷺ لَمّا تراخى عنه الوحي في مبادئ أمره خرج ليتردّى من شواهق الجبال وَجْدًا لانقطاع الوحي؟

والرسل يوم القيامة يقال لهم: ماذا أُجبتم؟ فيقولون: ﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٩]، ينسَون أو يدهشون لغلبة تلك الحال عليهم، ثم يتذكرون فيشهدون بما علموا.

فكذا ظنُّ الرُّسُل هاهنا أنهم قد كُذِبُوا هو من هذا الباب، والله ﷻ أعلم بالصواب»[(١)].

تنبيه: قال المقريزي مُتَعَقِّبًا لكلام الطوفي بعد أن أورده: «هذه -لعمري- وهلة من وهلات الطوفي، إِذْ سَوَّى الرُّسُل بسائر البشر في غلبة الحال عليهم، حتى بالله يظنون السوء، وقد عصمهم اللهُ من ذلك، ومما دونه أيضًا»[(٢)].

وفي تعقّبه نظر، فإنّ الطوفي لم يَقُل قطّ إنّ الرسل ظنوا بالله ظنَّ السوء، وإنما قال: «ويظنّ فيها أقوالًا وظنونًا هو فيها معذور»، وهذا لا يُقال في ظنّ

(١) أعلام الحديث، ص٦٥.

(٢) إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع (١١/ ١٩٦).

السوء الذي هو من كبائر الذنوب بل قد يكون كفرًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

ولا يخفى أنّ من الخواطر التي تعرض للقلوب ما يُعْفَى عنه في الشريعة، ولا يدخل تحت التكليف، فيكونون بها معذورون، وهذا ما قصده الطوفي، وليس هذا من باب ظنّ السوء بالله تعالى في شيء، فإنّ إساءة الظنّ بالله تعالى معدودة في الكبائر، وقد نصّ على ذلك علماء الحنابلة[(١)]، والأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ منزّهون عن فعل الكبائر بعد النبوّة، وهذا ما قرّره الطوفي في معتقده، حيث قال: «والمختار أنّ الأنبياء معصومون من الكبائر عمدًا وسهوًا»[(٢)].

وأمّا تسويتهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالبشر في هذا المقام فإنّ إمام الطوفي فيها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث قال: «كانوا بشرًا»، وسعيد بن جبير حين قال: «ألم يكونوا بشرًا؟».

وقد بالغ المقريزي في ردّه على الطوفي، ونزّل عليه كلام ابن حزمٍ الذي تقدّم في أول البحث، وفيه تكفيرٌ، وكذا كلام القاضي عياض، قال المقريزي: «تحذير القاضي عياض وابن حزم مِن قبله إنما هو مما ذكره الطوفي، فإنه وإن كان بعدهما بدهرٍ حكى كلام من في عقده وهن، ومال إليه»[(٣)].

---

(١) انظر: كشاف القناع، للبهوتي (١٥/ ٢٩٢)، والذخائر لشرح منظومة الكبائر، للسفاريني، ص٢٤٨- ٢٥٠.

(٢) حَلَّال العُقد في بيان أحكام المعتقد، ص٦٥.

(٣) إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع (١١/ ١٩٥).

وهذا من المقريزي تحامُل ظاهر على الطوفي، فإنّ ابن حزم إنما أنكر على من نسب إلى الأنبياء اعتقاد أن الله تعالى يَكذِب، وكفّره بذلك قال: «ومن المحال البيِّن أن يدخل في عقل مَن له أدنى رمق أنّ الله تعالى يَكْذِب، فكيف بصفوة الله تعالى من خَلْقه، وأتمّهم علمًا، وأعرفهم بالله ﷻ؟»[(١)]، وكلام الطوفي ليس فيه نسبة ذلك للأنبياء لا من جهة المطابقة ولا التضمّن ولا الالتزام.

وأمّا القاضي عياض فإنه قال: «فلا تشغل بالك مِن شاذِّ التفسير بسواه مما لا يليق بمنصب العلماء، فكيف بالأنبياء»[(٢)].

ولم يعدّ القاضي عياض تفسير الطوفي أو نحوه من ذلك الشاذّ، ولو فرضنا أنه يعدّه كذلك فإنّ الاختلاف في ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز ليس كلّه مجمعًا عليه، بل منه ما هو اجتهادي، والاحتجاج لكلّ قولٍ إنما يكون بالحُجّة، لا بنفس القول.

الوجه الثاني: ثبوت الفرق بين لفظ الظنّ في خطاب الكتاب والسنّة وبين لفظ الظنّ في الاصطلاح الحادث:

الظنّ عند المتأخِّرين هو الاحتمال الراجح، أو ترجح أحد الجائزين على الآخر، كما قال ابن عاصم:

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٢٠).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، ص٦٠٥.

والشَّكُّ ما كان من الإدراكِ ** محتملًا أمرَين باشتراكِ
والظنُّ ما كان له الترجيحُ ** في ذاك والوهم هو المرجوحُ

وقد ذكر ابن عادل والكوراني أنّ إنكار عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا هذا التأويل، وعدّها له مخالفًا لتنزيه الأنبياء: بناء على أن الظَّن على بابه وظاهره(١).

والقول بأنّ عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا حملت كلام ابن عبّاس على هذا الاصطلاح الحادث فيه نظر، فإنّ الظنّ بهذا المعنى اصطلاح منطقي متأخِّر، فكيف يُقال إن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا حملت كلام ابن عبّاس عليه؟ وإنما يُحمل كلام السَّلَف على معهودهم في الخطاب.

فالقول بأنّ من أنكر تأويل ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا لهذا السبب قد يصح بشأن غير عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا من المفسِّرين المتأخِّرين، ممن يحمل ألفاظ السَّلَف على المصطلحات الحادثة، فليس من شرط استشهادهم بعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا اتحاد المأخذ.

وقد أوضح شيخ الإسلام في دفاعه عن أثر ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن الظنّ هنا لا يراد به هذا المعنى، كما تقدّم، وكذا فعل الزمخشري.

(١) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (١١/ ٢٢٧)، غاية الأماني في تفسير الكلام الربّاني، للكوراني (٣/ ١٠٩٥).

قال: «والظنُّ لا يُرَاد به في الكتاب والسنّة الاعتقادُ الراجح، كما هو في اصطلاح طائفة من أهل الكلام في العِلْم، ويُسمُّون الاعتقاد المرجوح وهمًا»[(١)].

وقال: «قوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ لا يدلّ على ظاهره فضلًا عن باطنه: أنه حصل في قلوبهم مثلُ تَساوِي الطرفين فيما أُخبِرُوا به، فإنّ لفظ الظنّ في اللغة لا يقتضي ذلك؛ بل يُسَمَّى ظنًّا ما هو من أكذبِ الحديث عن الظانّ؛ لكونه أمرًا مرجوحًا في نفسه»[(٢)].

وقال الزمخشري: «وأمّا الظَّنُّ الذي هو ترجُّح أحدِ الجائزَيْن على الآخر، فغيرُ جائزٍ على رجل من المسلمين، فما بال رسل الله الذين هم أعرف الناس بربّهم، وأنه متعالٍ عن خُلْف الميعاد، منزَّه عن كلّ قبيح؟»[(٣)].

تنبيه: قول أبي حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعلِّقًا على كلام الزمخشري: «وآخره مذهب الاعتزال»[(٤)]: بناه على مذهب الأشعرية في نفي التحسين والتقبيح العقليَّيْن، ومذهب أهل السنّة وسط بين مذهبهم ومذهب المعتزلة، وليس هذا موضع التفصيل في ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٧٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٣- ١٨٤).

(٣) الكشاف (٢/ ٥١٠)، ونقله أبو السعود في تفسيره (٣/ ١٩٣).

(٤) البحر المحيط (٦/ ٣٣٦).

الوجه الثالث: جواز الخطأ في الاجتهاد على الأنبياء، لكنهم لا يُقَرُّون عليه:

قال شيخ الإسلام: «وأيضًا: فقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾، قد يكونون ظنّوا في الموعود به ما ليس هو فيه بطريق الاجتهاد منهم، فتبيَّن الأمر بخلافه، فهذا جائز عليهم كما سنبيّنه، فإذا ظنّ بالموعود به ما ليس هو فيه، ثم تبيَّن الأمر بخلافه؛ ظنّ أنّ ذلك كذب، وكان كذبًا من جهة ظنٍّ في الخبر ما لا يجب أن يكون فيه، فأمّا الشك فيما يَعْلَمُ أنه أُخبِر به فهذا لا يكون»[(١)].

وقد فصّل ذلك شيخ الإسلام في جوابه في هذه المسألة عند كلامه عن لفظ الاستِيئاس الوارد في الآية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا كان الخبر عن اسْتِيئَاسِهِمْ مُطلقًا؛ فمن المعلوم أنّ الله إذا وعد الرسلَ والمؤمنين بنصرٍ مُطلق -كما هو غالب إخباراته- لم يُقَيَّد زمانُه ولا مكانُه، ولا سَنَتُه ولا صِفتُه، فكثيرًا ما يعتقد الناس في الموعود به صفات أخرى لم ينزل عليها خطاب الحقّ، بل اعتقدوها بأسباب أخرى، كما اعتقد طائفة من الصحابة إخبار النبي ﷺ لهم أنهم يدخلون المسجد الحرام ويطوفون به أنّ ذلك يكون عام الحديبية؛ لأنّ النبي ﷺ خرج مُعتمرًا، ورجا أن يدخل مكة ذلك العام ويطوف ويسعى، فلما استيأسوا من دخوله مكة ذلك

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٠).

العام -لَمّا صدَّهم المشركون حتى قاضاهم النبي ﷺ على الصلح المشهور- بقي في قلبِ بعضهم شيء»[(١)].

وهذا التفسير يرجع إلى أنّ الأنبياء يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد، سواء في الأخبار -كما في هذه الآية- أو في الأوامر، لكن لا يُقَرُّون عليه، قال الشيخ: «والذي عليه جمهور أهل الحديث والفقه أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد؛ لكن لا يقرُّون عليه، وإذا كان في الأمر والنهي فكيف في الخبر؟»[(٢)]، وقال: «فإذا كان من الجائز في باب الأمر والنهي أن يظنّوا شيئًا، ثم يتبين الأمر لهم بخلافه؛ فلَأنْ يجوز ذلك في باب الوعد والوعيد بطريق الأَوْلَى والأحرى»[(٣)].

وقريب مما قَرَّرَه الشيخ هنا قول الزمخشري في تفسير الآية: «أي: كَذَبَتهُم أنفُسُهم حين حدَّثَتْهم بأنهم يُنْصَرون، أو رجاؤُهم لقولهم: رجاء صادق، ورجاء كاذب.

والمعنى: أنَّ مُدَّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله وتأميله قد تطاوَلتْ عليهم وتمادَتْ، **حتى استشعَرُوا القنوط، وتوهَّمُوا أن لا نصر لهم في الدنيا**، فجاءهم نصرنا فجأة من غير احتساب»[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٤).
(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٩- ١٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٤).
(٤) الكشاف (٢/ ٥١٠).

فهذا التوهُّم الذي ذكره الزمخشري هو الخطأ في الاجتهاد الذي ذكره ابن تيمية، والله أعلم.

وتَبِعَ البيضاويُّ الزمخشريَّ، فقال: «أي: كذبتهم أنفسهم حين حدَّثَتْهم بأنهم يُنصرون»[١].

وذكر ابن حجر تفسيرَ الزمخشري في الاحتمالات الواردة في تفسير الآية، فقال: «أو الضمائر للرُّسُل، والمعنى يَئِس الرُّسُل من النصر، وتوهّموا أنّ أنْفُسَهُم كذبَتْهم حين حدّثتهم بقرب النصر، أو كذبهم رجاؤهم»[٢].

وقال الشوكاني: «وقيل: المعنى: وظنّ الرُّسُل أنها قد كذبتهم أنفسهم حين حدّثتهم بأنهم ينصرون عليهم، أو كذبهم رجاؤهم للنصر»[٣]. وهو حاصل ما ذكره الزمخشري أيضًا.

وتبع الزمخشريَّ أيضًا: أبو السعود في تفسيره، فنقل كلامه بألفاظه[٤].

وقال أحمد بن إسماعيل الكوراني في تفسيره: «﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾: بتخفيف الذال، قراءة الكوفيين، والمعنى: ظنّ الرُّسُل أنّ أنفسهم كذبتهم في تقدير النصر، **ولم يكن لهم وعدٌ بالنصر في تلك الواقعة من الله تعالى**»[٥].

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٢٠٩).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٣١- ٤٣٢).

(٣) فتح القدير (٣/ ٧٣).

(٤) إرشاد العقل السليم (٣/ ١٩٣).

(٥) غاية الأماني في تفسير الكلام الربّاني (٣/ ١٠٩٤- ١٠٩٥).

والكوراني تبعٌ للزمخشري في ما قاله، وقوله: «**في تلك الواقعة**»، قيدٌ مهمٌّ لم يذكره الزمخشري، وبه يكون توجيه الكلام بنحو ما ذكره ابن تيمية.

وقال الحكيم الترمذي: «وجهه أنّ الرُّسُل كانت تخاف بعد أنْ وعَدهم اللهُ النصرَ أن يتخلّف النصرُ لا من تهمةٍ بوعد الله، بل لتهمة النفوس أن تكون قد أحدثتْ حدثًا ينقض ذلك الشرط، فكان الأمر إذا طال واشتد البلاء عليهم دخلهم الظنّ من هذه الجهة»(١).

وكلام الحكيم الترمذي أيضًا فيه أنّ الأمر راجعٌ إلى خطأ في الاجتهاد، لكن كلامه يشبه أن يكون متعلّقًا بخطأ في الاجتهاد في تحقيق المناط، وكلام ابن تيمية متعلّق بخطأ في الاجتهاد في تنقيح المناط.

الوجه الرابع: ثبوت التفاضل في أعمال القلوب عند أهل السنّة والجماعة:

قال مكّي بن أبي طالب القيسي: «واستشهد ابن عبّاس على ذلك بقول إبراهيم: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وبقول نوح: ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [هود: ٤٥]، قال ابن عبّاس: كانوا بشرًا، يعتريهم ما يعتري البشر من الشك، وقد قال عزير: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فاستبعد إحياء الله لبيت المقدس بعد خرابها»(٢).

(١) نقله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٢٧٦)، وابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٣١).
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ١٦).

وقال ابن تيمية: «ومعلوم أنّ إبراهيم كان مؤمنًا كما أخبر الله عنه بقوله: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾، ولكن طلب طمأنينة قلبه كما قال: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾.

فالتفاوت بين الإيمان والاطمئنان سمَّاه النبي ﷺ شكًّا لذلك بإحياء الموتى.

كذلك الوعد بالنصر في الدنيا: يكونُ الشَّخصُ مُؤمِنًا بذلك، ولكن قد يضطربُ قلبُه، فلا يطمَئِنُّ، فيكون فوات الاطمئنان ظنًّا أنه قد كذب، فالشكُّ مظنّة أنه يكون من باب واحد»[(١)].

فهذا التقرير ينبني على أنّ ضعف اليقين الذي قد يُطْلَق عليه اسمُ الرّيب أو الشّك لا ينحصر فقط في تضعف التصديق، وإنما قد يكون بسبب ضعف أعمال القلوب.

قال ابن تيمية: «واسم اليقين والريب والشك ونحوها يتناول علم القلب وعمله، وتصديقه وعدم تصديقه، وسكينته وعدم سكينته، ليست هذه الأمور بمجرّد العلم فقط، كما يحسب ذلك بعض الناس، كما نبّهنا عليه في غير هذا الموضع»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٧٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٣- ١٨٤).

وقد بَيَّن ابن تيمية أنّ تلك العوارض التي تعرض للقلب على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما هو ذنب يَضعُف به الإيمان، وإن كان لا يُزِيله.

قال ابن تيمية: «وهذه الأمور لا تَقدَح في الإيمان الواجب، وإن كان فيها ما هو ذنبٌ؛ فالأنبياء عليهم السلام معصومون من الإقرار على ذلك، كما في أفعالهم على ما عُرِف من أصول السنّة والحديث»[(١)].

وقد تقدَّم قول الكوراني في أوجه تفسير قراءة التخفيف: «أو الظنّ مجازٌ عن الهواجس التي يذهب بها نور الإيمان، وهذا تأويل قول ابن عبّاس على ما رواه عنه البخاري»[(٢)].

وتجويز مثل تلك الخواطر إذا كانت ذنوبًا ينبني على تجويز الصغائر على الأنبياء، كما هو مذهب الجمهور، ولا يلزم منه نسبة الكبائر للأنبياء، كما ألزم الآلوسي صاحب (روح المعاني) ابنَ تيمية بذلك، حيث قال: «ولا يخفى أنّ ما ذكره مستلزم لجواز وقوع الكبائر من الأنبياء عليهم السلام وحاشاهم من غير أن يقرّوا على ذلك»، ثم شنّع على قائله بقوله: «والقول به جهلٌ عظيمٌ، ولا يُقْدِم عليه ذو قلب سليم!»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٧٨).

(٢) غاية الأماني في تفسير الكلام الربّاني (٣/ ١٠٩٤- ١٠٩٥).

(٣) روح المعاني (١٣/ ٧٠).

وما يناقض الإيمان الواجب لا ينحصر بالكبائر، ومراد ابن تيمية في كلامه هنا الصغائر دون الكبائر، فإنه قد صرَّح بعدم تجويز الكبائر على الأنبياء، فلا يصحّ حَمْل كلامه على غير مراده، ومراده إنما يتبين بالنظر في مجموع نصوصِه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجُمهُور المسلمين على تنزيههم من الكبائر لا سيّما الفواحش، وما ذكر الله تعالى عن نبيٍّ كبيرةً فضلًا عن الفاحشة، بل ذكر في قصة يوسف ما يُبيِّن أنه يصرف السوء والفحشاء عن عباده المخلصين، وإنما يُقتَدَى بهم فيما أُقِرُّوا عليه، ولم يُنهَوا عنه»[(١)].

قال الآلوسي الابن في (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) في دفاعه عن شيخ الإسلام في هذه المسألة بعد أن ذكر كلام ابن تيمية فيها وقارنه بكلام غيره: «فقد تبيَّن مما تقدّم وتأخّر: أنّ الشيخ ابن تيمية لم يَقُل إلا ما حَرَّره كلّ أُصُولي وزبر، وما ابتدع قولًا من تلقاء نفسه، ولا ذكر في بحث العصمة شيئًا مُتَّبِعًا فيه لوهمه، وحدسه، بل ذكر ما ذكرته الأفاضل، وفصّل كما فصّلَت الأئمة الأوائل»[(٢)].

النوع الثاني مما يعرض من الوساوس: ما هو عفو يعفى عن صاحبه، وهذا يصلح أيضًا أن يكون مرادًا في تفسير ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) منهاج السنّة النبوية (٢/ ٤٢٦- ٤٢٧).

(٢) جلاء العينين، ص٤٩٥.

قال أبو نصر القشيري في تفسيره في توجيه أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ولا يبعد أنّ المراد خطر بقلب الرّسل، فصرفوه عن أنفسهم، أو المعنى: قربوا من الظنّ، كما يُقال: بلغت المنزل إذا قربت منه»(١).

وقال الآلوسي: «وكذا لا بأس في حمل كلام ابن عباس على أنه أراد بالظنّ فيه ما هو على طريق الوسوسة ومثالها من حديث النفس، فإنّ ذلك غير الوسوسة المنزَّه عنها الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»(٢).

وقول الزمخشري في تفسيره: «فإِنْ صحّ هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظَّنِّ: ما يَخطِر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية»(٣)، يحتمل النوعين الأول والثاني مما يعرض للقلوب من الخواطر والوساوس.

وقد حمل السمين الحلبي كلام الزمخشريِّ على النوع الأول فقط، وبناءً على ذلك تعقبه بقوله: «ولا يجوز أيضًا أن يُقال: خَطَر ببالهم شبهُ الوسوسة؛ فإنَّ الوسوسة من الشيطان وهم مَعْصومون منه»(٤)، والذي يظهر أنّ السمين

(١) التيسير في التفسير، ونقله الحافظ في فتح الباري (١٣/ ٤٣١).
(٢) روح المعاني (١٣/ ٧٠).
(٣) الكشاف (٢/ ٥١٠) ونقله أبو السعود في تفسيره (٣/ ١٩٣).
(٤) الدر المصون (٦/ ٥٦٥)، وتبعه ابن عادل في تفسيره (١١/ ١٢٧)، وأبو السعود في تفسيره (٣/ ١٩٣)، والسيوطي في نواهد الأبكار (٧/ ٥٦٧)، والقسطلاني في إرشاد الساري.

الحلبي بنى تعقّبه على مذهب من لا يُجوِّز الذنوب مطلقًا على الأنبياء: كبائرها وصغائرها.

وأمّا مع حمله على النوع الثاني فقط فإنه مقبول على مذهبَيْ مجوِّزِي الصغائر ومانعيها، فعلى المذهبين: لا وجه لاعتراض السَّمِين، ولهذا قَبِل الآلوسي توجيه الزمخشري مع حمل كلامه على النوع الثاني من الوسوسة، والله تعالى أعلم.

وقد تبع البيضاويُّ الزمخشريَّ، حيث يقول: «وما رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنّ الرُّسل ظنّوا أنهم أُخْلِفُوا ما وَعَدَهم اللهُ من النصر إِنْ صحّ، فقد أراد بالظنّ ما يهجس في القلب على طريق الوسوسة»[(١)].

أمّا النوع الثالث مما يعرض للقلوب: ما يكون يقترن به صريح الإيمان، وهذا لا إشكال فيه إذا عرض للأنبياء فمَن دونهم.

عن عبد الله بن مسعود، قال: سُئل النبيّ ﷺ عن الوسوسة؟ قال: (تلك محض الإيمان)[(٢)].

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٢٠٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣).

وعن عليّ بن عثام، قال: أَتيتُ سعير بن الخمس أَسأَله عن حديث الوسوسة، فلم يحدّثني، فأَدبرت أَبكي، ثم لقيني، فقال: تعالَ، حدثنا مغيرة، عن إِبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: سألنا رسول الله ﷺ عن الرجل يجد الشيء، لو خرّ من السماء، فتخطفه الطير، كان أحبّ إليه من أن يتكلّم، قال: (ذاك صريح الإيمان)[1].

الوجه الخامس: بيان الحكمة من صدور تلك الخواطر من الأنبياء:

بَيَّن ابنُ تيمية في ما قرّره في هذه المسألة الحكمةَ من صدور تلك الخواطر من الأنبياء، وهي حثّ الأتباع على الاتساء والاقتداء.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي قصّ هذه الأمور عِبرة للمؤمنين بهم، فإنهم لا بد أن يُبتلوا بما هو أكثر من ذلك، ولا ييأسوا إذا ابتُلوا بذلك، ويعلمون أنه قد ابتُلي به مَن هو خير منهم، وكانت العاقبة إلى خير، فليتيقّن المرتاب ويتوب المذنب ويقوى إيمان المؤمنين، فبها يصح الاتساء بالأنبياء، كما في قوله: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وفي القرآن من قصصِ المرسلين التي فيها تسلية وتثبيت ليتأسَّى بهم في الصبر على ما كذبوا وأُوذوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ

(١) أخرجه ابن حبان (١٤٩).

﴿فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ [..] ولنا؛ لأنه أسوة في ذلك ما هو كثير في القرآن، ولهذا قال: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣]، وقال: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

وإذا كان الاتّساء بهم مشروعًا في هذا وفي هذا، فمِن المشروع التوبة من الذّنب والثقة بوعد الله، وإن وقع في القلب ظنٌّ من الظنون، وطلب مزيد الآيات لطمأنينة القلوب، كما هو المناسب للاتساء والاقتداء، دون ما كان المتبوع معصومًا مطلقًا، فيقول التابع: أنا لستُ من جنسه فإنه لا يُذكر بذنب، فإذا أذنب استيأس من المتابعة والاقتداء؛ لِمَا أتى به من الذنب الذي يفسد المتابعة على القول بالعصمة، بخلاف ما إذا قيل: إنّ ذلك مجبور بالتوبة فإنه تصحّ معه المتابعة، كما قيل: أوّل من أذنب وأجرم ثم تاب وندم آدم أبو البشر، ومَن أشبه أباه ما ظلم»[(١)].

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٧٨- ١٧٩).

خاتمة:

فسَّر ابن عباس قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ بـ«حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظَنَّت الرّسل أنهم قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر»، وقد وردَ إشكال على هذا التفسير لابن عباس وأنه يطعن في عصمة الأنبياء، وقد جاء هذا البحث لدراسة الإشكال الوارد على هذا التفسير لابن عباس ونقده، فعرضتُ قول ابن عباس وبيَّنتُه، وذكرتُ الإشكال الوارد عليه، وكذلك توجيه العلماء لقول ابن عباس، وكانت النتيجة الرئيسة لهذا البحث هي غلط الإشكال الوارد على تفسير ابن عباس، وأن هذا التفسير لا يَطعن في الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وعِصْمَتهم، وفيما يأتي أَذكُرُ تفصيلًا أَبرزَ ما توصلتُ إليه من استنتاجات، مع ذِكْر بعض التتمّات اليسيرة. فأقول وبالله التوفيق:

١- قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ بأنّ الرسل أُخْلِفُوا، وبألفاظ أخرى قد تقدمت =ثابتٌ عنه، وقد وافقه عليه جَمْعٌ من السَّلَف؛ منهم ابن مسعود، وسعيد بن جبير، وابن جريج، وأخطأ مَن أنكر نسبته إليه؛ كابن الأنباري، وأبي عليّ الفارسي، والسمين الحلبي، أو توقف في ذلك؛ كالزمخشري، والبيضاوي.

٢- المفسِّرون منهم مَن نقل قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ووجّهه كما فعل الزمخشري، ومنهم من نقله وضعّفه؛ كالطبري، وأبي المظفر السمعاني، ومنهم من أعرض عن نقله بالكلية، وهذا صنيع كثيرين؛ كالماوردي، وابن الجوزي، وغيرهما.

٣- جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية قولٌ آخر، وفيه إرجاع الضمير لغير الأنبياء، وهذا يحتاج إلى تعليلٍ لم يُحْتَج إليه في التفسير الأول، وقد تقدّم تعليل أبي عليّ الفارسي لذلك.

٤- الآية على قراءة التخفيف تحتمل ثلاثة أوجه في تفسيرها كما تقدّم، وجهان منها منقولان عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكلّ هذه الأوجه مقبولة؛ لأن الاختلاف بينها من اختلاف التنوّع لا اختلاف التضاد، غير أنّ سلوك مسلك الترجيح بينها محلّ اجتهادٍ.

٥- الجواب عن إشكال الطاعنين بهذه الآية في عصمة الأنبياء لا يقتصر على ترجيح وجهٍ من الأوجه المذكورة في قراءة التخفيف؛ لأن نسبة الاستيئاس للرُّسُل محلّ طعن منهم أيضًا.

٦- ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا استدراكُهَا على ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واستحسن استدراكها ووافقها عليه كثيرٌ من العلماء من المتقدِّمين والمتأخِّرين؛ منهم ابن قتيبة، والزجّاج، والطبري، وابن عطية، والقاضي عياض، وأبو القاسم

الكرماني، والفخر الرازي، ومن عباراتهم في ذلك قول الفخر الرازي: «وهذا الردّ والتأويل في غاية الحُسْن من عائشة».

٧- ليس من شرط موافقة عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في إنكار تأويل ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا اتحادُ المأخذ؛ فإنّ تفسير الظنّ بمعنى الاحتمال الراجح المحتمل النقض هو اصطلاح متأخّر.

٨- ليس من شرط موافقة عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في إنكار تأويل ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا موافقتُها في إنكار قراءة التخفيف المتواترة، وإنكارها هو ظاهر كلامها رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، كما قرّره ابنُ حجر، وإن كان بعض العلماء كالكرماني لم يروا في كلامها إنكارًا لقراءة التخفيف.

٩- محلّ النزاع بين مَن خالف ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ومَن أيّده ليس هو في إنكار القراءة المتواترة؛ لأن أكثر مَن خالفه من المفسِّرين خالفوه دون التزام منهم لإنكار القراءة المتواترة، كالإمام الطبري.

١٠- مستند عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في إنكار قول ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بناءً على ظاهر مساقهم من إطلاق المنقول عنه.

١١- انتصر الإمام الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ لرأي عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في تفسير الآية، لكونه الأشبه بصفات الأنبياء، وردّ تفسير ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقد استعمل هذه القرينة من قرائن الترجيح بين أقوال المفسِّرين، وهي الترجيح بكون القول

أَلْيَق بعصمة الأنبياء، استعملها في مواضع أخرى من تفسيره، كردِّه قولَ مَن قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] بأنه: فظنّ أن يُعجِز ربَّه فلا يقدر عليه، ردَّه الطبري أيضًا لمخالفته للعصمة(١).

١٢- ليس في كلام ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا نسبةُ تكذيب وعدِ الله تعالى إلى الرسل، حاشاهم من ذلك، وحاشاه من أن يَنسب ذلك إليهم، وغالب عبارات مَن أنكر نسبة هذا القول إلى ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أو أنكره عليه أو جعله مرجوحًا في تفسير الآية تدور حول فهمهم من هذا الأثر هذا المعنى، أو قريبًا منه، ولا ريب أنّ نسبة هذا المعنى إلى الأنبياء لا تجوز، وأن من اعتقده يُقال فيه ما قاله ابن حزمٍ، وقد تقدّم في أول البحث.

١٣- وَجَّه كثيرٌ من العلماء قول ابن عباس وبيّنوا محامله الصحيحة؛ منهم أبو سليمان الخطابي، وأبو نصر القشيري، والحكيم الترمذي، والزمخشري، وابن تيمية، والطوفي، ولم يجعلوه مخالفًا للعصمة، بل منهم من صرّح بكونه راجحًا على قول عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا؛ كابن تيمية، والطوفي.

١٤- التوجيهات التي ذكرها العلماءُ لقول ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا تسدّ الباب على الجهال الذين يستدلّون بالآية على الطعن في الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، وقد تقدّم تقريرها.

---

(١) جامع البيان (١٦/ ٣٨٠).

١٥- من أسباب الاختلاف في قبول أو ردّ أثر ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند المتأخرين:

أ. الاختلاف في حقيقة الإيمان، ودخول الأعمال فيه، وتفاضل أهله فيه.

ب. الاختلاف في ما يجوز وما لا يجوز على الرُّسل صلوات الله عليهم، فقد غلا كثيرٌ من المتأخِّرين في هذا الباب، ونتج عن ذلك استطالة على المخالف، كما وجدناه في تعقّب المقريزي على الطوفي.

ت. تفسير ألفاظ الوحي بالمصطلحات الحادثة، كتفسير الظنّ بالمعنى المنطقي، ثم الإنكار على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بناءً على هذا، كما وقع في كلام السمين الحلبي.

١٦- لابن تيمية فصل مفرد انتصر فيه لقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنكار الآلوسي صاحب (روح المعاني) كلامه -مع أنه نسبه إلى جدّه المجد- غير متّجه، فإنّ فيه إلزامًا لابن تيمية بما لا يلزمه من القول بتجويز الكبائر على الأنبياء؛ ولهذا لم يكن مقبولًا، فإنه لم يضمّ كلام ابن تيمية بعضه إلى بعض، ولعلّ عذره عدم القدرة في ذلك الوقت على الاطلاع الكافي على كلام ابن تيمية، والعلم عند الله.

١٧- من الاتهامات الباطلة التي نُسبت لشيخ الإسلام: إنكاره عصمة الأنبياء! وقد ردّ هذه التهمة النعمان الآلوسي في (جلاء العينين).

١٨- من المعاصرين الذين تابعوا ابن عباس رَحِمَهُٱللَّهُ في تفسيره: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وقد أنكر بعض الغلاة قولَه فقَال: «هذه المقالة في حقّ الرسل؛ طامّة نسأل الله تعالى أن يغفرها للشيخ، ...فينبغي تنزيه الرسل عن مثل هذا التأويل كما فعل المحقّقون من أهل التفسير والحديث والفتوى في القديم والحديث»، ثم استدلّ بكلام الطبري، وهذا من الجهل بكلام المفسِّرين وأهل العلم من وجهين؛ الأول: أنه ليس ثمة إجماعٌ على ردّ قول ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. والثاني: أن الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ جعل قول عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا الأشبه بصفات الأنبياء، ولم يجعله طامَّةً.

١٩- إثبات عصمة الأنبياء من أصول أهل السنّة، دون غلوٍّ يحمل على البغي على المخالف في موارد الاجتهاد في المسألة بتكفيره أو التشنيع عليه، ودون تأويلات مستكرهة للنصوص.

٢٠- العلم بأن الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ حصلت منهم تلك الظنون والخواطر عند تأخّر النصر، حتى قالوا: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، فيه تسليةٌ للمؤمنين على مرّ الأزمان، فإنهم قد تقع منهم تلك الخواطر، فهو أَبعَثُ على الاتساء والاقتداء بهم صلوات الله وسلامه عليهم.

قائمة المراجع:

١. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني ثم عصمت الله، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان، لأبي حاتِم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ، ترتيب: علاء الدين أبي الحسَن عليّ بن بَلَبَان المِصْري. تحقيق: الشيخ شُعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

٤. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، أعده للنشر: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٦. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين أحمد بن عليّ المقريزي، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: ماهر أديب حبوش ومن معه، دار اللباب، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ = ٢٠٢٣م.

٨. بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق: عليّ محمد معوض ومن معه، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ببيروت.

١٠. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية.

١١. تأويلات أهل السنّة (تفسير الماتريدي)، أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م = ١٤٢٦هـ.

١٢. تحقيق الأَولى من أهل الرفيق الأعلى، كمال الدين محمد بن عليّ بن الزملكاني، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الجفير، رسالة علمية

غير مطبوعة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة.

١٣. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطي، تحقيق: د. عليّ بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، الطبعة الخامسة، ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م.

١٤. التفسير البسيط، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي، تحقيق: محمد ابن صالح الفوزان، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

١٥. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٦. تفسير القاضي البيضاوي ومعه حاشية العلّامة السيوطي المسمّاة نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، جلال الدين السيوطي، حققه وعلق عليه: ماهر أديب حبوش، دار اللباب ومكتبة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م.

١٧. تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق: حسين عكاشة وآخر، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٨. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٩. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٠. تفسير القرآن، الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، رواية الحسن ابن محمد بن الصباح الزعفراني، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م.

٢١. تقشير التفسير، أبو عليّ عالي بن إبراهيم الغزنوي البلقي الحنفي، اعتنى به: الدكتور عليّ مفتاح، دار المالكية، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٣م.

٢٢. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ١٤٤٣هـ.

٢٣. التيسير في التفسير، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي الحنفي، تحقيق وتعليق: ماهر أديب حبوش، دار اللباب، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٢٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٥. الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مصوّرة عن الطبعة السلطانية، بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦. الجامع لأحكام القرآن والمبين لِمَا تضمّنه من السنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٢٧. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، أبو البركات نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٢٨. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، حقّقها: مرعي حسن الرشيد، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤م.

٢٩. الحجة في القراءات السبع، أبو أحمد الحسن بن أحمد بن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٣٠. الحجة للقرّاء السبعة، أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخر، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٣١. حلّال العقد في بيان أحكام المعتقد، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: ليلى دميري وآخر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٣٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى.

٣٣. الذخائر لشرح منظومة الكبائر، شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق وتعليق: وليد بن محمد العلي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٣٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية.

٣٥. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزي، الدار الشامية بإسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م.

٣٦. السُّنَن الكُبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النَّسائيّ، تحقيق: حَسَن عبد المنعم شَلَبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٣٧. الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصُبي، بعناية: نزار حمادي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ = ٢٠٢٥م.

٣٨. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٣٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني، إدارة الطباعة المنيرية.

٤٠. غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، تحقيق: حامد بن يعقوب الفريح، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٤١. غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، مؤسسة علوم القرآن ببيروت.

٤٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، الرسالة العالمية، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٤٣. فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٤٤. فتح القدير، محمد بن عليّ بن محمد الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد عليّ بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٦. كشّاف القناع عن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٢١ - ١٤٢٩هـ) = (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م).

٤٧. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٩. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، أشرف على إخراجه: صلاح باعثمان ومجموعة، دار التفسير بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٥٠. لباب التفاسير، برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد بعاج، دار اللباب، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م.

٥١. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥٢. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية.

٥٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة المحققة الأولى، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٥٤. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله ابن أحمد النسفي، حققه وعلق عليه: محمد محمد عليّ درويش، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

٥٥. معالم التنزيل (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر ومن معه، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ.

٥٦. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥٧. مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٥٨. منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، ابن تيمية شيخ الإسلام، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٩. النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن عليّ بن محمد الماوردي البصري، راجعه وعلق عليه: السيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية.

قائمة الموضوعات

مستخلص ٢
مقدمة ٣
إشكالية البحث..... ٤
حدود البحث ٤
أهداف البحث ٦
مخطط البحث ٧
المبحث الأول: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنّ الرسل قد كُذِبُوا فيما وُعِدُوا من النصر ٨
المطلب الأول: ثبوت الرواية عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٨
المطلب الثاني: مَن وافَق ابنَ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من السلَف والخلَف ١٤
المطلب الثالث: القول الآخر الذي جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيره للآية . ١٨
المبحث الثاني: استدراك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا..... ٢٤
المطلب الأول: نص كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما رواه عروة بن الزبير ٢٤
المطلب الثاني: هل أنكرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا القراءة المتواترة؟ وتوجيه ذلك . ٢٧
المطلب الثالث: مَن وافق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على منع تأويل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .. ٣٠
المبحث الثالث: الموقف من تفسير ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٣٥
خاتمة ٥٣
قائمة المراجع ٥٩
قائمة الموضوعات ٦٩